

الباب الخامس

علم إدارة الأزمات ومشاكل الثروة الحيوانية في مصر

إن مشاكل الثروة الحيوانية والداجنة فى مصر تتمثل فى ضعف إنتاج الحيوانات بسبب نقص المواد الغذائية المتاحة كذلك مشكلة ظهور الأمراض الوبائية التى تدمر الكثير من الثروة الحيوانية والداجنة مما يؤدى إلى حدوث الكثير من الأزمات التى تنتمى للثروة الحيوانية وأهم هذه الأزمات:

- أزمات اجتياح الأمراض الوبائية للثروة الحيوانية بصفة مستمرة.
- أزمة انهيار صناعة الدواجن فى مصر.
- الأزمات الناتجة عن خطورة بعض الأمراض الوبائية وسهولة انتقالها للبشر.
- أزمة اللحوم الحمراء وارتفاع أسعارها التى لا تتناسب مع مستوى الغالبية العظمى من المواطنين.
- المخلفات الحيوانية والداجنة وعدم وجود استراتيجية للاستفادة منها أو التخلص منها بطريقة صحية لا تضر صحة المواطنين ولا تلوث البيئة.
- أزمة الأعلاف فى عدم توفرها وكذلك ارتفاع أسعارها هى من أهم مقومات الصناعة الحيوانية.

إدارة الأزمات:

إن إدارة الأزمات تعنى بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات فإدارة الأزمات تعنى كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارة المختلفة، وتجنب سلبياتها، والاستفادة من إيجابيتها... على حين تقوم الإدارة بالأزمات على افتعال وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل.

وتقوم عملية الإدارة بالأزمات على خلق أزمة وهمية يتم من خلالها توجيه قوى الفعل السلوكي والاقتصادي إلى تكريس الأزمة أو إلى سلوك معين بشأنها.

إلا أن هذا الأسلوب لم يعد يتناسب مع روح العصر ومع ازدياد الوعي وارتفاع مستويات المعيشة وثورة الاتصال الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

والسمة العامة للعصر الحالي أننا نشهد ظاهرة عصر المؤسسات، حيث تقوم السياسات العامة للنظم السياسية المعاصرة على الحفاظ على استمرارية سيادة الدولة وضمان هويتها وأمنها القومي.. من ناحية أخرى تلعب السياسات التنموية دوراً في التخطيط والتطوير الإداري لتأصيل سيل النمو والرفاهية.

ويكمل ذلك السياسات العامة المتصلة بالتوجيهات المستقبلية واستقراء أزمات المستقبل، علاوة على أن التحديات التي تفرضها، الأزمة تمثل تحديات سياسية وأخرى إدارية.

مفهوم الأزمة:

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة.. بدءاً من الأزمات الفردية وانتهاء بالأزمات الدولية.

التعريف بمفهوم الأزمة:

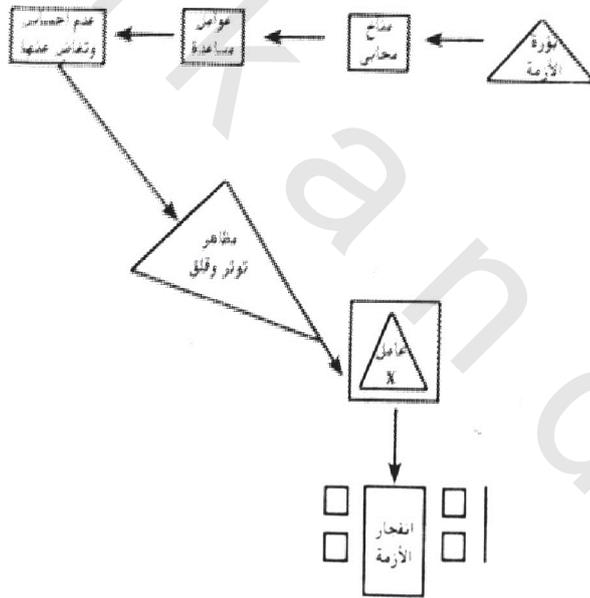
يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة.

أما الأزمة من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله (إداري - سياسي - نظامي - اجتماعي - اقتصادي - ثقافي) لكن الاستجابة الروتينية المؤسسية لهذه التحديات تكون غير كافية فتتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديدات حكومية ومؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها وإذا كان المجتمع يريد البقاء.

ويعانى مفهوم الأزمة مثل سائر مفاهيم العلوم الاجتماعية من تداخل العديد من المفاهيم ذات الارتباط القوى به، وفي هذا الصدد يمكن القول بوجود تداخل قوى بين مفهوم الأزمة من ناحية والمفاهيم التالية من ناحية أخرى مثل:

- ١- المشكلة: حيث تعتبر باعثاً رئيساً يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها، غير أنها تحتاج إلى جهد كبير ومنظم يصدد بصدد التعامل معها.
- ٢- الصراع: إذ يعبر عن تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما وتعارضهم.. وغالباً ما يكون الصراع معروفاً أبعاده وأطرافه واتجاهاته.
- ٣- الكارثة: ويقصد بها التغيير المفاجئ، ذات الأثر الحاد أو التدميري، مما ينتج عنه تغيرات ونتائج تتعلق بعملية التوازن. والكارثة في مجملها تعد سبباً للأزمة... وتشكل في مجملها عوامل باعثة أو مناهضة للشعور القومي خاصة الكوارث الطبيعية.

مراحل نشوء الأزمة



شكل (١١) يوضح مراحل نشوء الأزمة

عامل (x) يتوقف على نوع الأزمة فمثلا في حالة مرض انفلونزا الطيور في مصر وتداعى صناعة الدواجن فإن حدوث إصابات فى الإنسان وظهور المرض اعتبر عامل (x) الأساسى الذى فجر الأزمة لأنها ارتبطت بصحة البشر وكذلك أزمة اللحوم وتوقف العمل القائم على هذه الصناعة وظهور البطالة بين من ينتمون ويعملون فى هذه الصناعة.

خصائص الأزمة:

تتميز الأزمة بالخصائص التالية....

١- التعقيد والتشابك والتداخل فى عناصرها، وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.

٢- المفاجأة.. واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.

٣- نقص المعلومات وعدم دقتها.

٤- أن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية فى أحداث متشابكة ومتسارعة.

٥- أنها تسبب فى بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.

٦- أن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك فى البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرًا لأن يتم تحت ضغط نفسى عال وفى ظل ندرة المعلومات أو نقصها.

٧- بما أن الأزمة تمثل تهديدًا لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابهتها تعد واجبًا مصيريًا.

٨- أن مواجهتها تستوجب خروجًا عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المرتبة على التغيرات الفجائية.

٩- أن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم فى الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها فى إطار مناخ تنظيمى بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التى تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

إن استقراء هذه الخصائص المعبرة عن ماهية الأزمات تسجد أمامنا التحديات الكبرى التى تواجهها إدارة الأزمات، فهى من جانب منوطة بالتخطيط والإعداد للنفاعل الإيجابى مع أحداث يصعب التنبؤ بميقاتها وأبعادها على نحو دقيق ومن جانب آخر مطالبة بتحقيق نظام متناسق فعال لاستيعاب وتخفيف حدة النتائج التدميرية المترتبة على الكارثة.

نحو نظام وقائي ضد الأزمات:

إذا كنا نعيش في عالم الأزمات.. فإن الأزمة معه تصبح حقيقة ملمومة اعترفنا بذلك، أم لم نعرف. وهذه الحقيقة الصعبة تطلبت وجود إدارة رشيدة للتعامل مع الأزمات، أم لم نعرف. وهذه الحقيقة الصعبة تطلبت وجود إدارة رشيدة للتعامل مع الأزمات، إدارة تبنى على المعرفة، وعلى الرشاد، وعلى الأسس العلمية المكتسبة من واقع التجارب الإنسانية ومن خلال جهود العلماء والباحثين في شتى المعارف والعلوم المتصلة بعلم إدارة الأزمات.

وقد تبلور عن هذه الجهود البدء في التفكير في إيجاد نظام وقائي لحماية الكيانات الإدارية من أخطار الأزمات، ويهنا هنا أن نوضح هذا النظام لن يحول دون وقوع الأزمات، بل إنه سيجعل الكيانات الإدارية أكثر قدرة على الصمود أمام الضغوط المتأزمة الناجمة عنها، وقد تستطيع في المستقبل الحيلولة دون وقوع هذه الأزمات من أساسه.

وتراجع أهمية إيجاد نظام وقائي ضد الأزمات إلى ما يلي:

١- أن الوقاية أقل تكلفة من العلاج، خاصة وأن الدمار الناجم عن الأزمة يتعدى التكاليف المادية إلى التكاليف المعنوية الباهظة والتي أشدها خطرًا فقدان الثقة والمصداقية والولاء والانتماء.. إلخ.

٢- أن الوقاية تحتفظ للكيان الإداري بتوازنه وحركته المنتظمة التي قد يصيبها الاختلال نتيجة لإحداث الأزمة، وتساعد الوقاية على حماية الكيان الإداري من هذا الاختلال وما يفرضه من قيود ومعوقات على الحركة.

٣- أن الوقاية هي العملية الطبيعية أو المنطق الطبيعي الذي يتعين أن تكون جزءًا من الكيان الإداري في الوقت الراهن، لأنه بدون وجود جهاز وقائي يصعب على الكيان الإداري أيًا كان حجمه مواجهة الأنواء الشديدة في بحور الحياة متلاطمة الأمواج.

وتقوم الوقاية على نوعين من الإجراءات هما:

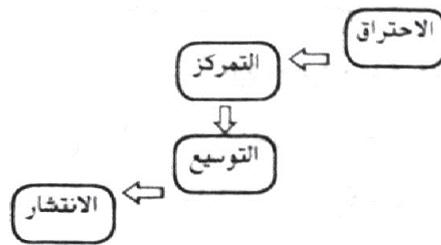
النوع الأول - إجراءات وقائية مباشرة تتضمن برامج دورية لمتابعة أداء الكيان الإداري ومن خلال طرق المتابعة المختلفة، والوقوف أولاً بأول على أي انحراف أو بوادر توتر أو قلق ومعالجته قبل أن تستفحل وتصل إلى حد الأزمة.

النوع الثانى - الإجراءات الوقائية غير المباشرة وتتعلق هذه الإجراءات بالتدابير التى وضعها الكيان الإدارى لحماية نفسه من كل ما يؤثر على تخلفه الأداى أو التشغيلى مثل المراجعة الدورية لهيكل وبنيان الكيان الإدارى لمعرفة مدى تناسبها وتوافقها مع احتياجات العصر والحجم الداخلى الذى بلغه الكيان الإدارى أثناء عملية النمو.

ويقوم النظام الوقائى الدفاعى ضد الأزمات على فكرة جهاز المناعة داخل جسم الإنسان، حيث تكون مهمته الأساسية هى مهاجمة أى دخيل أجنبى غزو الجسم الإنسانى، والتصدى السريع والفورى المؤثر لأى خروج من جانب أى من الأجهزة الداخلية أو الخلايا الداخلية عن الخط المرسوم لها، وإصلاحها من الإعطاب والاختلالات التى قد تسببها للاحتفاظ بحيوية الجسم الإنسانى وأدائه، وهو ما يعمل النظام الوقائى ضد الأزمات على تحقيقه بالنسبة للكيان الإدارى وحمايته من أى خطر يهدد وجوده واستمراره، ويقوم هذا النظام الوقائى على عدة دعائم هى:

- (أ) سرعة التصدى بحزم وقوة مؤثرة لأى انحراف أو قصور أو اختلال ومعالجته.
- (ب) التكيف والتوافق المستمر مع احتياجات ومتطلبات البيئة الخارجية والداخلية التى تعمل فى إطارها القوى الفاعلة فى الكيان الإدارى، وكذا الذى يعمل فى إطارها الكيان الإدارى ذاته.
- (ج) المرونة الكاملة والقدرة غير المحدودة على امتصاص واستيعاب الضغوط المتعلقة بالأزمة ومن أى اتجاه وإفقاد هذه الضغوط قوتها وأهدافها التى تسعى إلى تحقيقها.
- (د) التفاعل مع أحداث الأزمة للاستفادة من إيجابيات الأزمة، وعدم التفاعل مع أحداث الأزمة والتأثر سلبياً منها، ومن نتائجها التى أفرزتها.
- (هـ) وقف تصاعد أحداث الأزمة ومنع أى دعم أو أى روافد جديدة مدعمة لأحداثها من أن تصل إليها، وفى الوقت ذاته حرمان الأزمة من أى فرصة للنمو، فالأزمة قد تغذى نفسها بنفسها، ومن هنا تكون مهمة الكيان الإدارى والسيطرة عليها وحصرها فى أضيق نطاق وجعلها تشغل حيزاً معيناً حتى يتم امتصاصها وابتلاعها ومعالجتها.

مراحل وخطوات المنهج المتكامل للتعامل مع الأزمات:



ويتبين من هذا الشكل أن هذا المنهج يقوم على عدة مراحل منطقية للأزمة هي:

- ١- مرحلة اختراق جدار الأزمة.
 - ٢- مرحلة التمركز وإقامة قاعدة للتعامل مع عوامل الأزمة بعد اختراقها.
 - ٣- مرحلة توسيع قاعدة التعامل ومد جسور ومجسمات الاختبار.
 - ٤- مرحلة الانتشار السريع لتدمير عناصر الأزمة وشكل حركتها ودفعها بعيداً عن أماكن السيطرة.
 - ٥- مرحلة التحكم والسيطرة على موقع الأزمة.
 - ٦- مرحلة التوجيه لقوى الفعل الإرادى الصانعة للأزمة إلى المجالات الأخرى.
- وبعد.....

فإن إدارة الأزمات هي إدارة المستقبل والحاضر، وهي أداة علمية رشيدة، تبنى على العلم والمعرفة، وتعمل على حماية ووقاية الكيان الإدارى والارتقاء بأدائه، والمحافظة على سلامة تشغيل القوى المكونة لهذا الكيان، ومعالجة أى قصور أو اختلال يصيب أحد قطاعات الكيان الإدارى، أو معالجة أى سبب قد يكون من شأنه إحداث بوادر أزمة مستقبلية، ومن ثم تحتفظ بحيوية الكيان الإدارى واستمراره.

ويعد علم إدارة الأزمات، من العلوم الإدارية الحديثة التى يتعين على متخذى القرار الإحاطة بفنونه، وكيفية ودواعى استخدامها للارتقاء بالإنتاج ورفع الإنتاجية.

وهو علم لا زال أيضًا يحتاج إلى جهود الباحثين والعلماء، كل في مجال تخصصه، وكل في مجال اهتمامه، من أجل وضع لبنات جديدة تضاف إلى صرح بنيان هذا العلم الحديث.

متطلبات التعامل مع الأزمات

تبسيط الإجراءات وسرعة تطبيقها

من المفترض ألا تخضع المعالجة أو التعامل مع الأزمات لنفس الإجراءات المنصوص عليها في معالجة المشاكل المختلفة، فالأزمة لا تنتظر، بل إن تجاهل عنصر الوقت قد يؤدي إلى دمار كامل للكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة وتهدد حياة الكيان الإداري، وتحتاج إلى التدخل السريعة والحاسم والسليم والصحيح أيضًا، ومن هنا فإن تبسيط الإجراءات يساعد على التفاعلية في التعامل مع أحداث الأزمة ومعالجتها بسرعة وبشكل سليم.

إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية:

لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية والارتجالية أو بسياسة الفعل ورد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح وحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوسة يصعب عليه احتمال ضغطها. ويقوم المنهج الإداري العلمي على أربع وظائف أساسية هي:

(أ) التخطيط:

يعد التخطيط بمثابة الإطار العام الذي يتم في نطاقة التعامل مع الأزمات، وهو ما يعنى التحديد المسبق لما يجب عمله، وكيفية القيام به، ومتى، ومن الذى سيقوم به، من هنا فإن التخطيط يكون عادة مرتبًا بحقائق الأزمة، وبتصورات الأوضاع المستقبلية لها، وتوقع الأحداث، والإعداد للطوارئ ورسم سيناريو بنتابعات الأنشطة والأعمال الكفيلة بمعالجة الأزمات بأكبر فاعلية ممكنة.

(ب) التنظيم:

لضمان التدخل الكفاء في الأزمات، لابد من توفر نوع من التناسق والتنسيق والتوافق والتكامل بين الجهود المختلفة التي تبذل لإدارة الأزمة، خاصة عندما تحتاج الأزمة إلى جهد جماعي، لأن كثيراً ما يؤدي التعارض والتناقض والازدواجية إلى أزمات من نوع جديد، ويهتم التنظيم بتحديد الأشخاص الموكولة إليهم الأعمال الخاصة بمعالجة الأزمات والمهام المرتبطة بكل منهم، وما هي الأنشطة التي سيقومون بها لإدارة الأزمة، ومن الذي سيساعدهم، وأمام من سيكونون مسئولين، والسبل المحددة للاتصال، وبالشكل الذي يضمن إقامة علاقات فعالة بين العمل، والأشخاص وأماكن المواجهة والتعرض والتنفيذ وبالشكل الذي يكفل للسيطرة على الأحداث.

(ج) التوجيه:

حيث تعتمد إدارة الأزمات على فن المواجهة الجريئة والسريعة والصحيحة لأحداث الأزمة وهي عملية تحتاج إلى معرفة إمكانيات الأفراد والظروف البيئية المحيطة بمواجهة الأزمة، وأن يتم إحاطة الأفراد بالمعلومات والتوجيهات التي تضمن لهم فاعليتهم، ومن هنا فإن عملية التوجيه تقوم على تحديد متخذ القرار للمعلومات الضرورية التي يتم تزويد فريق مواجهة الأزمة بها، ومن الذي سيقوم بنقلها، وكيف.

ويتضمن التوجيه السليم في إدارة الأزمات، شرح طبيعة المهمة، ووصف العمل نفسه، ونطاق التدخل، والهدف من التدخل والسلطة المفوضة، والأساليب المتاحة أمامهم، ويتم ذلك عادة من خلال اجتماع مسبق بأفراد الفرق مع متخذ القرار الإداري، ومن خلال الخرائط والصور، والمخطوطات والأنشطة ومدى ارتباط بعضها بالآخر.

وتتضمن عملية التوجيه أيضاً استخدام الأوامر الإدارية للقيام بعمل معين، أم الامتناع عن عمل معين، أو تعديله، ويجب أن يتصف الأمر بعدة خصائص هي:

- ١- أن يكون الأمر معقولاً وقابلاً للتنفيذ.
- ٢- يجب أن يكون الأمر واضحاً لا غموض فيه.
- ٣- يجب أن يكون الأمر كاملاً مبيئاً العمل المطلوب تأديته سواء من الناحية الكمية، أم من الناحية النوعية الكيفية، ومكان القيام به، والوقت الذي يجب أن يتم فيه.

٤- يجب أن يكون الأمر بالمهمة مكتوبًا ومعتمدًا من السلطة المختصة، ومحددًا به كافة الصلاحيات وحدودها حتى لا يكون هناك تجاوزات، أو حتى لا يساء فهمها أو تتعرض للنسيان، وحتى يسهل الرجوع إليها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

(د) المتابعة

تعد نتائج التدخل في الأزمة وإدارتها نتائج ليست نهائية، وإنما هي مرحلة، ومن ثم فإن معالجة الأزمة ووقف تدهور الأمور، تصبح مرحلية ونتائجها مرحلة وتظل هناك الأسباب كامنة، مثل النار تحت الرماد تنتظر لتشتعل مرة أخرى، فعلى سبيل المثال فإن حدوث أزمة صحية لإنسان ما تجع لمن مهمة الطبيب المعالج أن يعالج أولاً حالة الأزمة ويبدل كل جهده للمحافظة على حياة المريض، ثم بعد مرور الأزمة يتولى مهمة معالجة أسبابها للحيلولة دون وقوعها مرة أخرى ولا يتم ذلك دون أن يكون هناك متابعة حقيقية، ومثال ذلك أيضاً، عندما تراخت إجراءات مواجهة أزمة انفلونزا الطيور في مصر بدأ ظهور الإصابات البشرية واشتعال بعض الوباءات في مزارع التربية.

الوفرة والحضور الدائم:

لا يمكن معالجة أية أزمة أو التعامل معها من خلال عجز أو قصور سواء عن الحركة أم عن مقاومتها، أم عن التعامل معها والتصدي لها، فالأزمة تحتاج إلى الاستعداد وإلى الوفرة الاحتياطية الكافية والمناسبة للتدخل لمقاومة أي قصور أو عجز، كما أنها تحتاج إلى الفهم الكامل. والفهم الكامل لا ينشأ عن الغياب بعيداً عن الأزمة الذي يمثله الفهم العميق والأوسع لأسباب عناصر أبعاد موقف الأزمة الذي يواجهه الكيان الإداري وبالتالي فإن الحضور الدائم والتواجد في موقع أو مواقع الأحداث أمر كفيلاً بإيقاف تصاعد الأزمة، ومنع تدهور مقاومة الدفاعات الأولى للكيان الإداري، أو انهيارها تحت عبء ضغط الأزمة فضلاً عن أن الحضور في مواقع الأحداث يتيح معرفة ما يحدث أولاً بأول، ومن ثم التدخل الفوري بالشكل الكمي الذي يتطلبه ويحتاجه الموقف، كما أن التواجد في مواقع الأحداث وإحساس الطرف الآخر الصانع بالأزمة، وكذا القوى المؤيدة المؤيدة له بهذا التواجد أمر له نتائج نفسية الملموسة، المؤثرة في حركة ردود فعل ليس فقط صانع الأزمة، ولكن أيضاً على حلفائه ومناصريه ومؤيديه وعلى القوى المحايدة التي يحاول جذبها إلى أتون الأزمة لتأييده ودعمه.

تفويض السلطة

تعد عملية تفويض السلطة "قلب" العملية النابض في الدورة الدموية في إدارة الأزمات، ومن ثم فإن تفويض السلطة ينظر إليه باعتباره محور العملية الإدارية سواء في إدارة الأزمات، أم لفريق مهام الأزمة وما يتطلبه التعامل مع قوى الأزمة مع أحداث الأزمة، خاصة إذا ما كانت أحداث الأزمة مندلعة من مكان، وفي عدة مواقع منفصلة ومستقلة عن بعضها، هذا ويحتاج إدارة الأزمات إلى السرعة العاجلة في اتخاذ القرارات، وفي الحقيقة فإن هذه السرعة أيضًا لا تتفصل عن الدقة التي يتعين أن يتخذ في ضوءها القرار، وأيًا كان فإن القرار السليم يجب أن يتصف بعدة صفات أساسية.

أى إن القرار الإداري يتعين أن يكون مناسبًا لحدث الأزمة وممكن تنفيذه في حدود الإمكانيات المتاحة لمدير الأزمة، وأنه يمكن إبلاغه للمستويات الإدارية المختلفة بما فيها فريق التعامل مع الأزمات وأن يتسم بالوضوح لكافة الأفراد الموكلة إليهم مهمة إدارة الأزمات والتعامل معهم، ولا يجب أن يحتوى على أى غموض، حتى لا يحدث لبس أو سوء فهم يؤدي إلى عواقب وخيمة وتكاليف باهظة.

وفي هذا الإطار تصبح عملية تفويض السلطة مسألة في غاية الأهمية والخطورة أيضًا، وفي الوقت ذاته فإن تفويض السلطة لا يعنى أبدًا مطلق الحرية للمستويات الدنيا وتوسيع سلطاتها بشكل مطلق أو غير محدود، بل إن تفويض السلطة يتم في إطار المستويات الإدارية ذاتها، أو الأقرب منها.

حيث يجب منح كل فرد من أفراد الفريق المنوط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدد، وفي الوقت ذاته على هذا الفرد أن يعرف الأنشطة والمهام التي يتوقع منه إنجازها، وأيضًا علاقته مع الأفراد الآخرين.

وتفويض السلطة هو من أهم المتطلبات الإدارية في إدارة الأزمات، حيث تتيح لفرق مواجهة الأزمة ولقائده حرية الحركة والتصرف، وفقًا لما يمليه عليه موقف الأزمة الذي يواجهه، خاصة وأن تفويض السلطة يعطى في شكل تفويض عام أو تصريح عام بالتصرف.

فتح قنوات الاتصال والإبقاء عليها مع الطرف الآخر

تحتاج إدارة الأزمات إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال والإبقاء عليها منع الطرف الآخر يساعد على تحقيق هذا الهدف.

تأخرنا فى مواجهة كارثة وأزمة أنفلونزا الطيور

الملاحم المرصودة -تؤكد من خلال التدابير وغرف العمليات- أن تحركنا لمواجهة الأزمة "انفلونزا الطيور وانهيار صناعة الدواجن" كان من الواجب أن يتم منذ عامين أو أكثر، حيث لم تعد مسألة الأوبئة قاصرة على عدد الوفيات وحجم الإصابات واستفحال الانتشار. ولكن القضية الأساسية هي اقتصاد دولة الذى قد يصاب بضرية قاصمة.

لقد تأثرت صناعة إنتاج الدواجن فى مصر تأثراً كبيراً، فصناعة الدواجن تجذب استثمارات مالية لا تقل عن نحو ١٧ مليار جنيه ويعنى هذا باختصار أنها صناعة تلعب دوراً مهماً فى الاقتصاد الوطنى.

ومن أبرز مظاهر العجز عن إدارة الأزمة بكفاءة وفاعلية عدم الاستعداد لتوفير بدائل الطيور للاستهلاك المحلى عن طريق الاستيراد من الخارج حتى لا تشتعل الأسعار ويصبح توفير البروتين الحيوانى قضية تفوق طاقة وقدرة الغالبية العظمى من المواطنين وتتاح الفرصة لضعف النفوس ومحترفى التربح والاحتكار من اغتنام الفرصة لفرض الأسعار الجنوبية والوهمية بكل مخاطرها الحادة المؤلمة فى قيادة أسعار السلع الغذائية عمومًا لارتفاعات متوالية غير منطقية مسايرة لموجة ارتفاع أسعار فى سلع محددة وبدائلها الكاملة وغير الكاملة، وهو ما يعنى أن أسلوب إدارة الأزمة عرض الاقتصاد المصرى لموجة تضخمية حادة كان من الممكن كسر الكثير من مظاهرها السلبية بالعلاج الصحيح والسليم فى التوقيت والصحيح.

وكذلك من أجديات وبديهيات إدارة الأزمات والكوارث وضع التخطيط المتكامل والشامل لمواجهة الشائعات التى تجد التربة الخصبة الملائمة لانتشارها وقت الأزمة والكارثة ويجب أن تكون مواجهة الشائعة بالعمل الجاد والمكثف الذى يجد صدى لدى جميع المواطنين وليس فقط من خلال البيانات والنشرات ومثال ذلك شائعة تلوث مياه الشرب لإلقاء الدواجن والطيور النافقة فى مياه النيل.

أين إدارة الأزمة والرؤية المستقبلية؟

إن ظهور أزمة أنفلونزا الطيور قد كشف العجز فى إدارة الكوارث والأزمات وعدم الرؤية المستقبلية للإدارة.. وحتى الآن لم تعلن الدولة عن حقيقة كيفية ظهور انفلونزا الطيور فى مصر. كيف وصلت انفلونزا الطيور إلى محافظات القاهرة والجيزة والمنيا دون أن تصل إلى المحافظات التى تقع على الحدود والتى يأتى منها المرض من خلال مسارات الطيور المهاجرة. لماذا لم يكتشف المرض أولاً وعلى الأقل فى إحدى هذه المدن (أسوان، بورسعيد، الإسكندرية، أو مرسى

مطروح!) المرض لم يكتشف فى المدن الحدودية وقد عبر الحدود إلى ثلاثة محافظات قلب
الوادي هي القاهرة والجيزة والمنيا.

لقد اكتشف المرض بالصدفة!

ولماذا لم تتبن الدولة مشروعاً قومياً خاصاً بأنفلونزا الطيور قبل ظهورها فى مصر ولماذا
لم ننشئ معملاً قومياً مرجعياً قبل ظهور المرض!..!

كذلك أين البرنامج القومى الواجب عمله لضمان عدم دخول المرض الخطير إلى مصر
والحفاظ عليها أو على الأقل كسر موجة المرض فى وقت قصير وعدم السماح للفيروس بعمل
توطن فى مصر؟

لماذا لم تدرس وزارة البيئة احتمالية انتقال الفيروس بالرياح؟ وهل تعلم الوزارة أن هناك
نماذج علمية لعلوم الوبائيات وانتشارها؟ لدرجة أنه يمكن التنبؤ بدقة عن مسار واندلاع بؤر
المرض وكذلك تأثير مسارات الرياح على أماكن انتشاره؟

ألا تعلم وزارة الزراعة والصحة أن هناك ما يسمى بالإرشاد الصحى والبيطرى وهو أحد
فروع علم الوبائيات والبيئة والصحة.. لتوعية وإرشاد المواطنين؟... ولماذا لم يطلب المسئولون
من مربي الدواجن فى البيوت والمزارع الصغيرة ذبح كل ما لديهم من دواجن وتعويض هؤلاء
المربين وكذلك إزالة التريبة من الأسطح والعشش قبل ظهور المرض بفترة كافية فقد كان من
المتوقع أن يهاجم مصر هذا الفيروس الخطير.

لماذا لم يتم تشييد المجازر الصحية والتي تكفى لذبح الدواجن... ولما لم يتم تبديل محال
بيع الدجاج الحى إلى بيع الدجاج المذبوح والمجمد فى هذه الحال بوقت كاف قبل ظهور
الأزمة!

وأين دور وزارة البيئة؟ فى إدارة الأزمة من توفير عربات نظافة آمنة لكل المخلفات
وكذلك مراقبة نقل الدجاج ومخلفاته ومنع إلقاء جثث الطيور النافقة فى كل مكان فى جميع
محافظات مصر.

وكذلك أين السيارات المجهزة التى من المفروض أن تجوب الأحياء والشوارع لجمع
الطيور النافقة أو التى أعدمتم؟

ضعف استراتيجية إدارة الأزمات

السؤال هنا على مدى العامين المنصرمين.. هل حشدنا الشاشات والصحف بأرقام التليفونات للإبلاغ وهل حذرنا الناس من تربية الدواجن فى المنازل بفترة كافية.. هل قمنا بحملات منظمة للتوعية والإرشاد وإزالة عشش المنازل؟... وهددنا بتوقيع الغرامات وهل شرحنا مخاطر مخالطة الطيور وحددنا محاذير إصابة الإنسان....؟! وهل تصرفنا بذكاء ومسئولية لحماية هذه الاستثمارات الضخمة فى تربية وصناعة الدواجن والذود عن مئات الآلاف من العاملين بها؟

أسباب الانهيار

تعتبر الدراسات التى تناولت انفلونزا الطيور فى مصر كافية ومحدودة للغاية ولا يمكن الاعتماد عليها وهذه الدراسات لم تنجم عن تسجيل وبائيات لهذا الفيروس فى الدجاج أو الرومى. كذلك كانت الفيروسات التى أعلنت أنها قليلة الضراوة [LPA] خلال العقود المنصرمة وحتى الآن لم يكن فى مصر استراتيجية للترصد البيطرى الهامة والروتينية للكشف الدقيق والسريع عن فيروسات الأوبئة الخطيرة فى البيئة أو دراسات جادة تعمل مسحاََ فعلا وشاملا للفيروسات الموجودة فى مصر وخريطة وبائية للأمراض تعدل سنوية لمعرفة موقفنا من الأوبئة التى تؤثر على الثروة الحيوانية والداجنة كذلك فإن الخرائط الوبائية للأمراض (Epidemiologic Map) غير موجودة فى مصر وكذلك لا توجد معلوماتية خاصة بتوزيع المزارع فى مصر وكذلك الطرق الخارجة والمؤدية لها وفائدة هذه الخرائط أنها تساعد على عمل استراتيجية لاحتواء المرض والسيطرة على الوباء (أى وباء) بسهولة ودقة وذلك لمعرفة المواقع الجغرافية والكثافة العددية للمزارع فى مصر ومنها يمكن تقسيم مصر إلى عدة مواقع لتجميد بؤرة الوباء فى مكانها والوصول إليها بسرعة وسهولة والقضاء عليها فى مهدها وكذلك منع تسربها وانتشارها فى المناطق أو الدوائر المحيطة بهذه البؤر.

والآن يوجد فى مصر بعض الكوادر العلمية التطبيقية لعلم الوبائيات ولكنها ليست على أكمل وجه لتطبيق العلوم الوبائية الحديثة فى مكافحة الأمراض الوبائية حتى إن كليات الطب البيطرى فى جامعات مصر لا تقوم بتدريس هذه المادة وتطبيقها بطريقة صحيحة.

يوجد فى مصر معمل مرجعى واحد للتشخيص السريع (معهد بحوث صحة الحيوان) ولكن لا يوجد أى من المعامل للتشخيص الجزيئى ولا يوجد أطباء كثيرون مدربون للعمل لمواجهة مثل هذه الوبائيات.

لا يوجد تعاون جاد بين الهيئات البيطرية ووزارة الصحة لتنسيق العمل بينهما وقت وقبل حدوث الوباء.

لا توجد خطة لمقاومة الوبائيات على مستوى قوى لعشوائية إقامة المزارع فى مصر ولا توجد مواصفات فاعلة للتفتيش ومراقبة الأساسيات الآمنة عند إقامة هذه المزارع واتباع برامج الأمان الحيوى Biosecurity المتفق عليها عالمياً وخاصة لمنظمات الزراعة والأغذية الفاو "FAO" وكذلك مكتب الأوبئة الحيوانية بباريس "OIE" وقصور تطبيق إجراءات الأمان الحيوى.

لا يوجد برنامج استراتيجى فاعل لرصد الوبائيات فى الطيور المهاجرة ونظم الإنذار المبكر للكشف السريع والتشخيص المبكر لهذه الوبائيات والسيطرة على دوران فيروسات الأوبئة بين الطيور خاصة الطيور البرية والمهاجرة والطيور الأهلية أو المتوطنة فى مصر. فهى يمكن أن تمثل مستودعاً غير ظاهرة أوكان يحمل الفيروسات ولا يظهر عليها أعراض.

لا توجد معامل حديثة أو متطورة لفهم وبائية المرض على أساس جزيئى Molecular Epidemiology للتنبؤ بإمكانية تطور أو إعادة التنسيق أو لتطفر (حدوث تغيرات جينية) لهذه الفيروسات وتطبيق علم المعلوماتية الحيوية Bioinformatics وعلم الوبائيات النموذجى وذلك لعمل خطة استراتيجية دقيقة للسيطرة وتجميد المرض.

الوضع فى مصر اليوم:

لقد دخلت مصر إلى منطقة الخطر عبر بوابة انفلونزا الطيور. لقد شهد العالم حتى الآن (أبريل ٢٠٠٧) ظهور ٢٧٥ حالة بشرية مؤكدة، توفى منها ١٩٤ حالة فى ١٠ دول وتقع مصر فى المرتبة الخامسة من حيث إجمالى الإصابات البشرية والوفيات الناتجة عن أنفلونزا الطيور حيث وصلت الإصابة إلى أكثر من ٣٣ حالة توفى منها ١٩ (حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية)، ولقد بدأت حدوث طفور وتحور فى الفيروس فى مصر وهذا ناقوس خطر لقد أصبحت انفلونزا الطيور مرضاً مستوطناً فى مصر... إنه فى هواء مصر..؟